

Document:	<u>EB 2022/135/R.22/Add.1</u>
Agenda:	<u>12(b)</u>
Date:	<u>23 May 2022</u>
Distribution:	<u>Public</u>
Original:	<u>English</u>

A



التقرير المرحلي عن تنفيذ سياسة المنح العادية في الصندوق

ضميمة

رد الإدارة على تعليقات الدول الأعضاء

المجلس التنفيذي – الدورة الخامسة والثلاثون بعد المائة
روما، 25-27 أبريل/نيسان 2022

للعلم

رد الإدارة	تعليقات من المملكة المتحدة
<p>تقدر الإدارة دعم المملكة المتحدة لزيادة تبسيط عمليتي التصميم والموافقة. ويعمل فريق عامل داخلي مشترك بين الدوائر حاليا على وضع إجراءات محسنة تغطي دورة الحياة الكاملة للمنح العادية (بما في ذلك التنفيذ والإشراف والإنجاز)، لدعم وظيفة الإشراف المعزز التي استُحدثت في إطار سياسة المنح العادية الجديدة.</p> <p>ومن المتوقع أن تقدّم في يونيو/حزيران 2022 إجراءات التنفيذ الجديدة إلى إدارة الصندوق للموافقة عليها، وستُعرض على المجلس التنفيذي للاطلاع عليها في الفصل الثالث أو الرابع من عام 2022.</p>	<p>إننا ندعم تركيز الوثيقة على ضرورة تبسيط عمليتي التصميم والموافقة.</p> <p>ونعلم أن السياسة الجديدة الخاصة بالمنح دخلت حيز النفاذ في 1 يناير/كانون الثاني 2022 وأنه لم تقدّم حتى الآن أي مقترحات بشأن المنح بموجب السياسة الجديدة. ولكن ما يدعو إلى الأسف هو أن الوثيقة لا تقدم توضيحا للإجراءات التي يتعين اتباعها "لتحديد الأولويات على نحو أفضل". ونتطلع إلى تحديث يبين متى سيتاح الاطلاع على هذه الإجراءات.</p>
<p>تظل الإدارة ملتزمة تماما بضمان أن تكون الإجراءات الجديدة كفيلة بإعمال مبدأ السياسة الرئيسي المتمثل في أن يكون لبرنامج المنح العادية "نهج تحفيزي وروابط مع الأولويات الوطنية والإقليمية" من خلال دعم تنفيذ المبادرات والبرامج الأخرى التي هي جزء من النموذج الجديد لأعمال الصندوق وتوجّهه الاستراتيجي. وكما ذُكر في السياسة، ستؤدي برامج الفرص الاستراتيجية القطرية والمذكرات الاستراتيجية القطرية دورا رئيسيا في تحديد نقاط الدخول للتمويل بالمنح (الفقرة 22) وتفعيل أوجه التآزر.</p> <p>أما المبادئ الواردة في الفقرات من 22 إلى 26 من التقرير المرحلي والمتعلقة بتعزيز التركيز على الدعم المقدم على المستوى القطري، فسُتعرض بمزيد من التفصيل في الإجراءات التشغيلية وفي المواد الإرشادية التي سيجري توفيرها للشعب الراعية.</p> <p>وتُظهر الدروس المستفادة أن مشاركة الأفرقة القطرية في التصميم والتنفيذ يمكن أن تساعد في إقامة روابط ملموسة بين المنح العادية والأنشطة على المستوى القطري طوال دورة حياة المنح وما بعدها. وستسهل الإجراءات الجديدة هذه المشاركة، لتكملة الإجراءات الأخرى المقرر اتخاذها لتعزيز تركيز برنامج المنح العادية على الدعم على المستوى القطري.</p> <p>وفيما يخص التعليق على الفقرة 27، توافق الإدارة على أنه ينبغي أن يكون الوفاء بالمبادئ المنصوص عليها في الفقرات من 22 إلى 26 إلزاميا في جميع المنح التي تستهدف المساهمة في الهدف الاستراتيجي 1 للسياسة "تسخير أثر أفضل لبرنامج عمل الصندوق على الأرض". لذلك، بالنسبة إلى مقترحات المنح التي تستهدف المساهمة في الهدف الاستراتيجي 1 والتي تقدّم في إطار مجالات الالتزام ذات الأولوية 1 و2 و4، لن تتضمن</p>	<p>وتشير الوثيقة إلى أنها ترمي إلى تحديد "الكيفية التي يعترزم بها الصندوق التمييز بين المجالات الخمسة ذات الأولوية وزيادة تركيز تلك الأولويات على الدعم القطري". بيد أن الفقرات من 22 إلى 26 حددت مبادئ أساسية للغاية نعتبرها الحد الأدنى من المتطلبات. ويجب ربط جميع أعمال الصندوق على الصعيد القطري ببرامج الفرص الاستراتيجية القطرية والمذكرات الاستراتيجية القطرية التابعة للصندوق وربطها بالتالي بالبرامج القطرية. وينبغي أن يكون الهدف هو دعم تنفيذ هذه البرامج، ومن ثمّ يتعين دمج المنح بوضوح، لا الاكتفاء بتقديم "أدلة واضحة على التعاون مع الأفرقة القطرية في التصميم ... آليات صالحة لمشاركة الأفرقة القطرية خلال التنفيذ." (الفقرة 25)</p> <p>وينبغي أن يشترط تحديد الأولويات تحقيق متطلبات الحد الأدنى هذه، وبهذا القدر الضئيل من موارد المنح، لا نتفق مع ما يرد في الفقرة 27 من أنه " يمكن النظر في الموافقة على مقترحات المنح التي لا تستوفي على نحو كامل المتطلبات ... على أساس استثنائي".</p>

رد الإدارة	تعليقات من المملكة المتحدة
<p>الإجراءات الجديدة أي إشارة إلى إمكانية "النظر في الموافقة على مقترحات المنح التي لا تستوفي على نحو كامل المتطلبات ... على أساس استثنائي" (الفقرة 27).</p> <p>ومع ذلك، تعتقد الإدارة أن المنح المساهمة في الهدف الاستراتيجي 2 لسياسة المنح العادية ("تعزيز بيئة سياسات واستثمار مواتية بشكل أكبر لزراعة أصحاب الحيازات الصغيرة والتنمية الريفية، بما في ذلك على المستويين الإقليمي والعالمي" تتطلب نهجا مغايرا، قد يكون ذا نطاق عالمي، بسبب طبيعة هذا الهدف الاستراتيجي. فضلا عن ذلك، تستند نظرية التغيير في السياسة المذكورة إلى إجراءات تأزيرية تشمل ثلاثة مسارات (السياسات والاستثمار، والشراكات، والمعرفة) تسهم إسهاما مشتركا في الهدف العام والأهداف الاستراتيجية للسياسة.</p> <p>وفيما يخص المنح المساهمة في الهدف الاستراتيجي 2، لا تكمن أنسب نقاط الدخول دائما في النطاق القطري لبرامج الفرص الاستراتيجية القطرية والمذكرات الاستراتيجية القطرية. ومع ذلك، يشير التقرير المرحلي إلى معايير بديلة ولكنها متسمة بالصرامة ذاتها لتقييم التوافق الاستراتيجي والتشغيلي للمقترحات مع واحد أو أكثر من الأهداف الستة لإطار الشراكات في الصندوق (الفقرات من 30 إلى 32).</p> <p>وسندمج المبادئ المذكورة أعلاه في إطار نتائج السياسة وفي أنشطة الإبلاغ.</p>	
<p>تؤكد الإدارة مجددا التزامها بتقديم معلومات إلى المجلس التنفيذي بوتيرة منتظمة، من خلال التقرير المرحلي السنوي، بشأن تخصيص أموال المنح العادية لمختلف الأهداف الاستراتيجية والمسارات ومجالات الالتزام ذات الأولوية في سياسة المنح. وستتيح معلومات التقرير هذه للمجلس التنفيذي والإدارة تقييم الالتزام بمبدأ السياسة المتمثل في تخصيص غالبية الموارد للهدف الاستراتيجي 1.</p> <p>وتعتقد الإدارة أن من المهم مراقبة كيف يجري تنفيذ السياسة الجديدة خلال السنة الأولى ووضع خط أساس، قبل النظر فيما إذا كان تحديد نسب مئوية مستهدفة محددة من الأموال المتاحة لكل هدف استراتيجي هو الطريقة الأكثر فائدة لتنفيذ المبادئ المحددة في السياسة.</p> <p>وخلال فترة التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق، جرى الاتفاق على تخصيص اعتمادات قدرها 75 مليون دولار أمريكي لبرنامج المنح العادية (على النحو الوارد في الوثيقة GC 44/L.6/Rev.1 وافتراضات تجديد الموارد المنقحة في الوثيقة EB 2021/133/R.13). وكما ورد في وثيقة التزامات تجديد الموارد ذات الأولوية، سيجري تخصيص الموارد المتاحة بحيث توزع بالتساوي على سنوات الدورة الثلاث، مع الالتزام</p>	<p>نرحب بتأكيد توجيه غالبية الأموال إلى دعم المنح التي تسهم في إحداث "أثر أفضل لبرنامج عمل الصندوق على الأرض". ونرحب أيضا بأن يشار إلى النسبة المئوية المستهدفة من الأموال المتاحة لدعم البرامج القطرية (70/60 في المائة؟)</p> <p>وسيكون من المفيد تحديد الأرقام: المنح المتاحة في إطار التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق بحسب أحدث سيناريو مالي؛ والمبالغ المخصصة بالفعل خلال فترة السنوات الثلاث (مثل المبلغ المخصص للجنة الأمن الغذائي العالمي، حيث يجري إعمال المنحة الحالية حتى عام 2023)؛ ومبلغ العشرة ملايين دولار أمريكي المقترح للمبادرة الجديدة لسبل العيش على المدى القصير وحماية القدرة على الصمود لتعزيز قدرة الصندوق على التصدي للأثار العالمية للحرب في أوكرانيا. وسيساعد هذا العرض العام الموجز</p>

رد الإدارة	تعليقات من المملكة المتحدة
<p>بمظروف إرشادي يقارب 25 مليون دولار أمريكي لكل عام خلال فترة التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق (الوثيقة EB 2021/134/R.13، الفقرة 16).</p> <p>ولم تخصص أي موارد من اعتمادات المنح العادية البالغة 75 مليون دولار أمريكي في إطار التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق، لأنه لم يُعقد أي اجتماع للجنة استراتيجية العمليات وتوجيه السياسات بشأن المنح العادية لاتخاذ قرار بشأن إدخال المقترحات في ذخيرة المشروعات لتمويلها من الاعتمادات المخصصة في إطار التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق.</p> <p>وفيما يتعلق بالمساهمة الخاصة بلجنة الأمن الغذائي العالمي، تود الإدارة أن توضح أن منحة المساهمة في لجنة الأمن الغذائي العالمي بمبلغ قدره 500 000 دولار أمريكي تغطي عام 2021 فقط. وكان الغرض من ذلك هو تجنب تركيز صرف موارد المنح العادية المندرجة في فترة التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق من أجل مشاركة الصندوق في العمل مع لجنة الأمن الغذائي العالمي خلال العامين الأولين من فترة التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق. بالإضافة إلى ذلك، ورد خطأ في اسم المنحة المذكور في الجدول 1 من الملحق الثاني من التقرير المرحلي. فينبغي أن يكون نص هذا الاسم كالتالي: "مساهمة الصندوق في لجنة الأمن الغذائي العالمي لفترة عام واحد: 2021".</p> <p>وعلى الرغم من أن العمليات التي تمولها مبادرة الاستجابة للأزمات ستدار كمنح لا كفروض، فإنه لم يقدم حتى الآن أي التزام لتمويل المبادرة من مظروف المنح العادية في إطار التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق.</p>	<p>على تحديد الموارد المتاحة للمجالات الخمسة على مدى السنوات الثلاث المقبلة وتبيان كيف ينبغي تحديد أولوياتها.</p>
<p>تحدد سياسة المنح عدة مبادئ لضمان مواعمة برنامج المنح العادية مع التركيز الاستراتيجي للصندوق (الأخذ بنهج تحفيزي، وإضافة القيمة، وتحديد أولويات الأنشطة). وستؤدي الإجراءات إلى أعمال هذه المبادئ.</p> <p>وسيجري تقييم مواعمة مقترحات المنح الفردية مع التركيز الاستراتيجي للصندوق وأولوياته أثناء عملية الاستعراض وضمان الجودة والموافقة، وسيسهل ذلك تحديد أولويات المقترحات المتنافسة. وبات مشروع سجل الأداء الملحق بسياسة المنح العادية يشتمل بالفعل على مؤشر وتصنيف مخصصين لهذا الغرض.</p> <p>وفيما يتعلق ببعث الشركات الاستراتيجية، فإن الفريق العامل المشترك بين الدوائر المذكور أنفاً يقوم بتحديد الآليات الكفيلة بإقامة المزيد من المواعمة الاستراتيجية والتشغيلية بين برنامج المنح العادية وإطار الشركات في الصندوق طوال دورة حياة المنح. وسيجري توفير مزيد من التفاصيل عن الآليات الأساسية والتقدم نحو مزيد من المواعمة في الإجراءات الجديدة والتقرير المرحلي التالي.</p>	<p>تسلط الفقرة 10 الضوء على أنه "يجب أن يكون الصندوق أكثر استراتيجية في مشاركته في إرساء الشركات على المستوى العالمي والسياساتي، وتتيح إجراءات المنح الجديدة فرصة لترتيب الأولويات على نحو أفضل". وإذ نطمح إلى الحصول على أكثر من "التحليل المعمق لمؤشرات الشراكة المدرجة في تقارير الإشراف"، نرحب بالحصول على مزيد من المعلومات، في الوقت المناسب، عن تبسيط التركيز الاستراتيجي للصندوق وكيفية مواعمة المنح التي يقدمها مع هذا التبسيط.</p>

رد الإدارة	تعليقات من آيرلندا
<p>تقدر الإدارة إقرار آيرلندا بأهمية تسهيل مشاركة المنظمات الشعبية وتنويع الشراكات التي يقوم برنامج المنح العادية بتنشيطها.</p> <p>ويعد تعزيز آليات تحديد الأولويات الاستراتيجية لبرنامج المنح العادية في ضوء الموارد المخفضة محورا رئيسيا من محاور الإجراءات الجديدة.</p>	<p>ترحب آيرلندا بالتقرير المرحلي عن تنفيذ سياسة المنح العادية في الصندوق. وتقدم المنح مساهمة حاسمة في فعالية الصندوق، إذ إنها تمنحه المرونة في الاستجابة للتكاليف الإضافية للعمل مع أشد الأشخاص تهميشا وتنمية الشراكات والقدرات في البيئات الصعبة. ونرحب ترحيبا شديدا باعتماد فتح المنح على المنظمات الشعبية ووضع الاستراتيجيات الرامية إلى جعل المنظمات الشعبية على دراية بالفرص المتاحة.</p> <p>لقد سررنا بقراءة ما مُفاده أن المنح عززت أداء الصندوق كوسيط معرفة وأداءه في تعزيز قدرات الشركاء. وإننا نؤيد التركيز على تحديد جدول الأعمال العالمي وعلى ضرورة أن يكون الصندوق أكثر استراتيجية في مشاركته في إرساء الشراكات على المستوى العالمي والسياساتي – أي أن يقيم علاقات عمل مع مجموعة أوسع من الشركاء.</p> <p>ومع الآثار التي خلفتها الجائحة، واشتداد ضائقة الديون، وما يحدث الآن من آثار غير مباشرة للحرب في أوكرانيا، ازداد الطلب على موارد المنح، وبالتالي الضغط على المنح. لذلك، نرحب بالتركيز على القضايا الاستراتيجية الوارد ذكرها في الفقرتين 10 و 11 وبالتوصل إلى استنتاج مُفاده أن "إجراءات المنح الجديدة [تتيح] فرصة لترتيب الأولويات على نحو أفضل".</p>
<p>لقد أخطنا علما بضرورة إنشاء روابط واضحة وصريحة بين نظرية التغيير وسجل الأداء وإطار النتائج. وقد أدرجت الروابط بين هذه العناصر الثلاثة بالفعل في سياسة المنح، التي تتضمن ثلاثة ملحقات خُصصت على التوالي لنظرية التغيير (الملحق الثالث) وسجل الأداء (الملحق الرابع) وإطار النتائج الإرشادية (الملحق الخامس).</p>	<p>نظرا إلى أن الصندوق يقوم الآن بتطوير الإجراءات التشغيلية، فإننا نود أن نكرر التعليقات التي أُلقي بها في دورة المجلس التنفيذي في أبريل/نيسان (EB 2021-132) بشأن قيمة الروابط الصريحة والواضحة بين نظرية التغيير، وسجل الأداء، وإطار إدارة النتائج بحيث تُدمج مواضيع التعميم بوضوح. وينبغي أن تقر الإجراءات</p>

رد الإدارة	تعليقات من آيرلندا
<p>وتوجه العناصر المقدمة في السياسة أيضا تطوير الإجراءات، مما سيتيح مواصلة تعزيز التماسك والروابط بين هذه العناصر الثلاثة لأنها تغطي جميع مراحل دورة حياة المنح، بدءا من التصميم وتحديد الأولويات (من خلال النسخة المنقحة والموسعة من سجل الأداء)، ووصولاً إلى رصد الفعالية والكفاءة أثناء التنفيذ والإنجاز، ثم إلى تقديم التقارير.</p> <p>وتود الإدارة التشديد على أن إطار النتائج، الذي بلغ بالفعل مرحلة الشكل الإرشادي، يضم البيانات والتصنيفات التي جُمعت من خلال سجل الأداء (مؤشرات النتائج المتوقعة فيما يخص "الأهمية والمواءمة مع سياسة المنح العادية") ومن خلال التقارير المختلفة المعدة أثناء التنفيذ وعند الإنجاز (مؤشرات النتائج المتوقعة فيما يخص "فعالية التنفيذ"). وسيجري رصد القدرة على تقديم التمويل والاستفادة منه من خلال مؤشرات إطار النتائج المتعلقة بنسب الصرف والتمويل المشترك، التي ستقسم بحسب سياقات البلدان المختلفة في تحليلات الحافظة وتقاريرها، بما في ذلك التقارير المرحلية السنوية المقدمة إلى المجلس التنفيذي. ويجري تنقيح سجل الأداء وإطار النتائج من خلال تحديد أفضل للأسئلة ولتعريفات المؤشرات الفردية، بحيث يمكنها أن تبيّن على نحو أفضل العناصر المحددة في مستويات مختلفة من نظرية التغيير.</p> <p>وسيولى اهتمام متواصل لدمج مواضيع التعميم، التي تمثل محور مجال مخصص من مجالات الالتزام ذات الأولوية (مجال الالتزام ذو الأولوية 1، "رفع مستوى الطموح فيما يخص التعميم والقضايا الأخرى ذات الأولوية، وتعزيز استهداف سكان الريف الأشد ضعفا").</p>	<p>أيضا بأن النتائج قد لا تتحقق خلال دورة حياة المنح. وتؤدي المنح دورا حاسما في توفير التمويل وإتاحة الاستفادة منه في الحالات التي لا يتاح فيها سوى قلة قليلة من الموارد البديلة. وستساعد التوقعات والمقاييس المتناسكة والشفافة المجلس التنفيذي والإدارة على الاختيار بين الأولويات المتنافسة.</p>

رد الإدارة	تعليقات من اليابان
<p>تتفق الإدارة مع الرأي القائل بأنه يجب البدء في معالجة مقترحات المنح في إطار دورة التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق في أقرب وقت ممكن. ومن المتوقع أن توافق الإدارة على الإجراءات الجديدة التي تشمل تصميم المنح العادية والموافقة عليها وتنفيذها ورصدها وتقديم التقارير بشأنها بحلول نهاية يونيو/حزيران 2022 وأن أول اجتماع للجنة استراتيجية العمليات وتوجيه السياسات بشأن المنح العادية في إطار التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق سيعقد بعد ذلك بوقت قصير.</p>	<p>ترحب اليابان بالتقدم المحرز في تنفيذ سياسة المنح العادية المحدثة بمشاركة أوسع من عدد من الشعب. وتلاحظ اليابان أن إجراءات التنفيذ لسياسة المنح العادية لا تزال قيد الدراسة، مع أنه كان من المفترض أن تقدم في إطار هذه الوثيقة الحالية وفقا لوثيقة المناقشة التي قدمت إلى المجلس التنفيذي في دورته الماضية (EB 2021/134/R.13). وتعتقد اليابان أن الشفافية والمساءلة هما عنصران حاسمان جرى تسليط الضوء عليهما في سياسة المنح العادية الجديدة، وتأمل أن تعالج برامج المنح العادية في دورة التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق وأن توضع موضع التنفيذ دون تأخير.</p>
<p>تقدر الإدارة تركيز اليابان على فعالية سجل الأداء بوصفه أداة رئيسية لتوجيه التصنيف الشفاف والدقيق لمقترحات المنح وتحديد أولوياتها. وفي مرحلة عمل لجنة استراتيجية العمليات وتوجيه السياسات، سيجري إعداد سجل أداء لكل منحة مقترحة بالاستفادة من المساهمات التي تقدمها الشعب المعنية. ويعد سجل الأداء مكونا أساسيا من مكونات إجراءات المنح وسيعرض على المجلس التنفيذي للاطلاع عليه مع بقية الإجراءات.</p>	<p>ناقش المجلس على نحو مكثف كيفية تحديد أولويات برامج المنح العادية المقترحة في ظل قلة الموارد المتاحة للمنح العادية. ونود في هذا الصدد أن نشير إلى أن سجل الأداء سيكون عاملا مهما في اختيار البرامج الأكثر فعالية بطريقة عادلة وشفافة. ومن ثم، نأمل أن يتاح الاطلاع على سجل الأداء للجهات المعنية، بما في ذلك أعضاء المجلس التنفيذي.</p>
<p>توافق الإدارة على تضمين التقرير المرحلي التالي (المقرر تقديمه في أبريل/نيسان 2023) بيانات وتحليلات تغطي جميع المنح الجديدة الموافق عليها في نطاق دورة التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق، إضافة إلى تقرير تجميعي للبيانات والنتائج المتعلقة بالمنح الموافق عليها خلال التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق.</p>	<p>نأمل أن يتضمن التقرير المرحلي التالي نتائج ملموسة لتنفيذ برامج المنح العادية، بما يشمل المنح الجديدة المندرجة في نطاق التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق والمنح المندرجة في نطاق التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق على حد سواء.</p>